المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية
العدد السادس يوليو 2015م

مدى تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية على عدد من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية

د. الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة - جامعة شقراء -

المستخلص:

تتناول الدراسة مدى تأثير محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية. وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما هو تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على خصائص المعلومات المحاسبية؟ وذلك بهدف بيان تأثير استخدام القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تمّ اتباع المنهج الاستقرائي والاستنباطي والمنهج الوصفي حيث تمّ في الجانب النظري من الدراسة مراجعة الأدبيات ذات الصلة بمحاسبة القيمة العادلة، واستخدم المنهج الاستقرائي في تحليل المشكلة وتحديد مكوناتها، بينما اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي في صياغة فروض البحث. أما المنهج الوصفي فقد تم الاعتماد عليه في الجانب الميداني.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: تساهم القيمة العادلة في توفير معلومات ذات فائدة لمستخدمي القوائم المالية وتساعدهم في اتخاذ القرارات. كما توجد علاقة إيجابية بين تطبيق القيمة العادلة وملاءمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات. وأيضاً توجد علاقة إيجابية بين تطبيق القيمة العادلة وموثوقية المعلومات المحاسبية ،مما يعني إمكانية الاعتماد عليها. بالإضافة إلى أن القيمة العادلة تُمكّن من إجراء مقارنات عادلة سواء على مستوى المنشأة لعدد من الفترات أو مع المنشآت المثيلة لذات الفترة.

المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية
العدد السادس يوليو 2015م

Abstract:

Study addresses the impact of fair value accounting on the quality of accounting information. The main problem of the study in question is the following: What is the effect of the application of fair value; on the characteristics of accounting information? With a view to clarify the effect of the use of fair value on the quality of accounting information.

To achieve the objectives of the study were followed inductive and deductive and analytical descriptive approach, where it was in the theoretical part of the study; a review of the relevant literature at fair value, and use the inductive approach in determining and analyzing the problem, while a researcher adopted on the deductive approach in the formulation of hypotheses, was to rely on descriptive approach in the field side (questionnaire).

The most important results that have been reached: contribute to fair value in providing information to users of financial statements of interest and help them in decisions making. There is also a positive relationship between the application of fair value and the appropriateness of accounting information in decision-making. And also there is a positive relationship between the application of fair value and reliability of accounting information, which means reliability. In addition, the fair value was able to make fair comparisons both on in entity itself for a number of periods, or with similar entities for the same period.

المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية
العدد السادس يوليو 2015م

مقدمة:

شهد العالم في نهاية الألفية الثانية مظاهر وأحداث هامة ومترابطة تمثلت في العولمة وما ترتب عليها من هيمنة اقتصاد السوق وانتشار اقتصاد المعرفة وإزالة الحواجز عبر الحدود لتعبر منها السلع والخدمات والاستثمارات بحرية وكذلك تطور الأسواق المالية وترابطها . وقد تطلبت هذه المظاهر من مهنة المحاسبة أن تكون على مستوى تتمكن فيه تلبية حاجات العولمة وما أفرزته من تطورات.

نتج عن هذه التطورات الاقتصادية ظهور منتجات جديدة منها الأدوات المالية من أسهم شركات وسندات وشهادات إيداع وبنود أخرى لأصول وخصوم أخرى متنوعة كما تم استخدام المشتقات المالية ومنها: عقود العملات الآجلة، وعمليات المقايضة، وحقوق الخيارات.

وقد تطلب هذا التوسع في استخدام الأدوات المالية تطوير وسائل لإدارة المخاطر المالية من أجل تخفيف آثارها وإعادة التفكير في مفاهيم المحاسبة التقليدية والقياس المحاسبي على أساس التكلفة لعدد من الأصول ، وفي تحقق الإيرادات وفي مبدأ الحيطة والحذر وهي فرضيات محاسبية أساسية استقرت عبر عقود من الزمن ومسلمات محاسبية

أصبحت البيانات المالية المعتمدة على مبدأ التكلفة التاريخية قاصرة على إظهار الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية وفق الحقائق الاقتصادية ، مما كاد أن يفقد هذه البيانات أهميتها ، نظراً لأن المعلومات المالية فيها لا تستند إلى معطيات اقتصادية موضوعية تتعلق بالأدوات المالية والاستثمارات العقارية .ومعلوم بالضرورة أن محاسبة القيمة العادلة تغطي الموضوعات الآتية:

- الأدوات المالية.
- الاستثمارات العقارية.
- الموجودات الزراعية (محاصيل وموجودات بيولوجية).
- المطلوبات التأمينية (التزامات عقود التأمين).

المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية
العدد السادس يوليو 2015م

مشكلة الدراسة:

إن المشكلة يتم تناولها من منظور مدى تأثير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي: ما هو تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على خصائص المعلومات المحاسبية؟ ويتفرع عن ذلك الأسئلة التالية:

1- هل تساهم محاسبة القيمة العادلة في توفير معلومات ذات فائدة لمتخذي القرار سواء من داخل أو خارج المنشأة؟
2- ما أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية لعملية اتخاذ القرارات؟
3- ما هو أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية المعلومات المحاسبية؟
4- هل يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قابلية المعلومات المالية للمقارنة؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية استخدام محاسبة القيمة العادلة في التطبيق المحاسبي، وما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على نتائج الأعمال والمركز المالي للمنشآت وعلى الاستمرارية، ومن ثم على اتخاذ قرارات الاستثمار. هذا بالإضافة إلى بيان أهم المشكلات التي تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى بيان تأثير استخدام القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية، ويمكن تحقيق ذلك الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1- تسليط الضوء على مفهوم القيمة العادلة ومحددات ومزايا تطبيقها في المحاسبة المالية؛

2- توضيح خصائص المعلومات المحاسبية .

3- توضيح مداخل القياس المحاسبي للقيمة العادلة؛ على ضوء معايير المحاسبة الدولية والأمريكية.

المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية
العدد السادس يوليو 2015م

4- توضيح أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. وانعكاس ذلك على اتخاذ القرارات .

فروض الدراسة:

يسعى الباحث إلى اختبار صحة الفرضيات الآتية:

1- تساهم محاسبة القيمة العادلة في توفير معلومات ذات فائدة لكافة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة وملاءمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات.

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

منهجية الدراسة:

تمّ اتباع الاستقرائي والاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف البحث، حيث تمّ في الجانب النظري من الدراسة مراجعة الأدبيات ذات الصلة بمحاسبة القيمة العادلة، واستخدم المنهج الاستقرائي في تحليل المشكلة وتحديد مكوناتها، بينما اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي في صياغة فروض البحث. أما المنهج الوصفي التحليلي فقد تم الاعتماد عليه في الجانب الميداني . ولأغراض جمع البيانات فقد تم تصميم أداة الدراسة والمتمثلة في تصميم استبيان تضمن العوامل أو المتغيرات الرئيسية والفرعية التي لها علاقة بخصائص المعلومات المحاسبية والتي تؤثر بالضرورة على مدى فاعليتها في اتخاذ القرارات. وتمثلت هذه المتغيرات في :

المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية
العدد السادس يوليو 2015م

أولاً: موثوقية المعلومات المحاسبية.

ثانياً: ملاءمة المعلومات المحاسبية.

ثالثاً: قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

وصمم الاستبيان على مقياس Likert ذو الخمس درجات، حيث تمثل الدرجة 1 عدم الموافقة الكاملة والتي تشير إلى مستوى ضعيف جداً...إلى الدرجة 5 والتي تمثل الموافقة الكاملة والتي تشير إلى مستوى مرتفع جداً. وتمّ استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لأغراض تحليل نتائج الاستبيان واختبار فرضيات البحث؛ وتمثلت هذه الأساليب في:

1- للتحقق من ثبات أداة الدراسة استخدم اختبار معامل (Cornbach's Alpha) باعتباره مؤشراً للتجانس الداخلي.
2- ولحساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لجميع المتغيرات تم استخدام (Frequency Analysis)
3- لمعرفة وتحديد دلالة الفروق المرتبطة بالمتغيرات الوصفية لعينة الدراسة تم استخدام نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق لإجابات المبحوثين حسب نوع المبحوثين (محاسبون، مراجعون ، داخليون، إداريون).

وتناولت الدراسة عدد من شركات المساهمة العامة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ونظراً لاتساع عينة الدراسة فقد اقتصرت على عدد 15 شركة. تعمل في قطاع البنوك وشركات الاستثمار وتجدر الإشارة إلى أن عدد الشركات المساهمة العامة المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية هو 64 شركة، منها 24شركة تعمل في قطاع البنوك وشركات الاستثمار و8 شركات تعمل في قطاع التأمين و2 شركة في قطاع الصناعة، و11 شركة في قطاع الاستثمار والتنمية، و3 شركات في قطاع الزراعة، و4 شركات في قطاع الاتصالات والوسائط، و5 شركات في قطاع شركات الوساطة المالية، و1 تمثل الصكوك وصناديق الاستثمار وأن نسبة الشركات محل

العينة إلى العدد الكلي للشركات تساوي 23 % و تم توزيع 120 استبياناً استرد منها 105 بنسبة 87.5%.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: السودان - ولاية الخرطوم - سوق الخرطوم للأوراق المالية

الحدود الزمنية: 2010 - 2015

الدراسات السابقة:

1- دراسة Christensen and Nikolaev(2012)

جاء عنوان هذه الدراسة (هل اجتازت محاسبة القيمة العادلة للأصول غير المالية اختبار السوق؟)وهي تتناول محاسبة القيمة العادلة كبديل للتكلفة التاريخية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن تطبيق القيمة العادلة على الأصول غير المالية مثل المباني والمعدات تكون أقل كفاءة لمتخذي القرارات إذا ما قورنت بالتكلفة التاريخية، وأن معايير الإبلاغ المالي قدمت ميزة لم تقدمها المعايير التي سبقتها حيث أتاحت للشركات المجال للاختيار بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة بالنسبة للأصول غير المالية، مع الالتزام بالثبات والإفصاح عن السياسة المحاسبية المستخدمة.

2- دراسة (فراج، 2012)

قامت هذه الدراسة بمناقشة المعايير التي تناولت محاسبة القيمة العادلة وهي معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية ومعايير المحاسبة المصرية وذلك بهدف إظهار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يمكن أن توفرها القيمة العادلة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :أن إظهار بيانات القوائم المالية بالقيمة العادلة يعد أكثر نفعًا وفائدة لمستخدمي البيانات المالية من البيانات المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية، وأن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يؤثر في ارتفاع جودة المعلومات المحاسبية، وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع الإدارة للمحاسبين على تطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالقيمة العادلة.

المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية
العدد السادس يوليو 2015م

3- دراسة (المليجي وكريمة، 2012)

هدفت هذه الدراسة إلى فحص درجة الدقة التنبؤية لمعلومات محاسبة القيمة العادلة، حيث عرضت الدراسة اتجاهات مجالس معايير المحاسبة نحو تطبيق القيمة العادلة في القياس ومن ثم عرض الإيجابيات والسلبيات لهذا التطبيق، وتوصلت الدراسة إلى أن الاعتماد على القيمة العادلة يمكن من القياس الملائم والواقعي للأصول والالتزامات والإفصاح عنها بالقوائم المالية، وأن نموذج التكلفة التاريخية أصبح أقل ملاءمة ودلالة، وأن نشر المعلومات التي تم تقييمها بالقيمة العادلة يوفر قياسًا أكثر واقعية وملاءمة لكل من الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية ويخلق نوعا من الشفافية والثقة لدى مستخدمي القوائم المالية الأمر الذي ينعكس إيجاباً على أسعار الأسهم

4- دراسة (النجار، 2013)

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وتحديد مدى وجود مشكلات ومعوقات تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينية .وقد طبقت الدراسة على عينة من مراجعي الحسابات الخارجيين، والمديرين الماليين للشركات المساهمة العامة .توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها :أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة العامة الفلسطينية يزيد من درجة موثوقية وملاءمة المعلومات الواردة في قوائمها المالية، وأن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة العامة يواجه العديد من المعوقات منها عدم توافر أسواق نشطة ملاءمة لقياس القيمة العادلة لكثير من الأصول في فلسطين. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها :ضرورة قيام الجهات المشرفة على أداء السوق المالي الفلسطيني بالعمل الجاد بشكل متواصل على استحداث كافة الإجراءات والخطوات الإدارية والتنظيمية والتشريعية التي من شأنها زيادة كفاءة السوق المالي ليعكس أسعار عادلة للأوراق المالية المتداولة.

تتشابه هذه الدراسات مع دراسة الباحث في تناول موضوع محاسبة القيمة العادلة، إلا أن دراسة الباحث تركز على مدى انعكاسها على عملية اتخاذ القرارات بشكل عام للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

تعريف القيمة العادلة:

عرفت القيمة العادلة (Barth, 1994) بأنها القيمة السوقية للأوراق المالية أو قيمة الأوراق المالية المبنية على سعر السوق أو المبلغ المضاف إلى التكلفة لتحديد أسعار بيع الأوراق المالية . وتعتبرBarth أن جميع هذه المفاهيم مرادفات بنفس المعنى وقد تم انتقاد هذا التعريف استناداً للمبررات الآتية:

1- تتأثر القيمة السوقية بعوامل العرض والطلب، بينما تحدد القيمة العادلة بناءً على دراسة موضوعية للعناصر المؤثرة في قيمة الأوراق المالية.
2- تتأثر القيمة المبنية على أسعار السوق بالشائعات بينما تتأثر القيمة العادلة بالعوامل الموضوعية القابلة للقياس المادي.
3- لا تعبر القيمة السوقية عن المركز المالي الحقيقي للشركات المصدرة للأوراق المالية لارتباطها بعوامل كثيرة، بينما تعبر القيمة العادلة عن حقيقة المركز المالي للشركة التي أصدرت الأوراق المالية.

كما تم تعريف القيمة العادلة بأنها(FASB 107,1991):القيمة التي يمكن على أساساها تبادل الأدوات المالية بين أطراف راغبة غير البيع الجبري أو التصفية. كما تناول المعيار الأمريكي (FASB 157, 2006) تعريف القيمة العادلة بأنها السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصل أو دفعه لتسوية التزام لمعاملات منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

إن القيمة العادلة أصبحت مقياساً مطلوباً في وقتنا الحاضر نظراً لخاصية الديناميكية والتقلب للأسواق سواء في حالة البيع أو الشراء، وهذا ما توصل إليه مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي إلى أن القيمة العادلة هي من أكثر المقاييس صلةً أو ملاءمة للأدوات المالية (أبو ذر، 2008، ص 275)

المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية
العدد السادس يوليو 2015م

مزايا تطبيق محاسبة القيمة العادلة:

جاء استخدام محاسبة القيمة العادلة كبديل أفضل لتلافي أوجه القصور التي يعاني منها مبدأ التكلفة التاريخية (Skoda and Bilka2012 و (الجعارات، 2006)و (البشتاوي والمبيض،2008) تحقيق مزايا لمخرجات البيانات، وهي:

1- تعكس القيمة العادلة واقع المنشأة الاقتصادي وهي أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية.
2- إذا تم تقييم الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن الدخل الاقتصادي، حيث يتم أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار.
3- يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال.
4- يوفر هذا المدخل مقياسًا يتميز بالدقة لمفهوم القيمة والربح الاقتصادي للمنشأة.
5- .تراعي محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد.
6- يعد استخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساسًا أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية.
7- تساعد المعلومات المبنية على القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة التي تستخدم القيمة العادلة.
8- تزود القيمة العادلة المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المنشأة.

الانتقادات الموجهة لمحاسبة القيمة العادلة:

على الرغم من المزايا السابقة إلا أن هناك العديد من الانتقادات التي توجه لمحاسبة القيمة العادلة والتي يمكن إيضاحها كما يلي(خوري،2006) و(جعارة، 2012):

1- إن تحديد القيمة العادلة والاعتراف بها ينطويان على قدر كبير من عنصر التحيز الشخصي واتباع أسس قياس متباينة.
2- هناك كثير من الاستثمارات ليس لها أسعار سوقية ويعتمد في قياسها على التكلفة التاريخية.

المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية
العدد السادس يوليو 2015م

3- إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة فيما يتعلق بالاستثمارات تعد معقدة وذات طرق وقياس مختلفة، منها ما يتعلق برغبة المنشأة في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة.
4- قد تختلف التقديرات من قبل المقدرين مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة.
5- قد تزيد تكاليف التقدير عن المنافع المرجوة منها.

مداخل تقييم القيمة العادلة على ضوء معايير المحاسبة الأمريكية والدولية:

حدد المعيار الأمريكي رقم 157((FASB 157,2006) ثلاثة أساليب لقياس القيمة العادلة هي:

أ. مدخل السوق
ب- مدخل الدخل
ج- مدخل التكلفة

مدخل السوق:

يستخدم مدخل السوق عند تقييم الأسعار الممكن مشاهدتها وغيرها من المعلومات الملاءمة التي توفرها عمليات السوق، بما في ذلك الأصول المتماثلة .أو المقارنة

مدخل الدخل:

ويستخدم مدخل الدخل عند التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية إلي مبلغ موحد للقيمة الحالية اعتماداً على افتراض أن شركاء السوق هم السبب في تلك المبالغ المستقبلية.

مدخل التكلفة:

ويعتمد على المبلغ المطلوب حالياً لإحلال المقدرة الخدمية لأصل ما.(وطبقاً للمعيار رقم 157) فإن استخدام مدخل واحد للقياس يكون مناسباً في بعض المواقف باستخدام إحلال التكلفة أو أسعار استرشادية في سوق نشط لأصول أو التزامات مماثلة .وفي مواقف أخرى فإن استخدام مداخل متعددة للقياس يكون مناسباً لأن كل قدرات أساليب التقييم يتطلب تماسك وترابط نظام التقارير بالشركات واستخدامها للوصول لقياس مناسب للقيمة العادلة. ولقد تطرق مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى العديد من الأسس والإرشادات للوصول إلى القيمة العادلة بالتفصيل في العديد من المعايير المحاسبية، فقد بين معيار.

المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية
العدد السادس يوليو 2015م

المحاسبة الدولية(رقم16 :) (Barry, Eva,2010) " الأصول الثابتة وإهلاكها " عند استخدام أسلوب المعالجة البديلة المسموح بها للمحاسبة عن الممتلكات والمصانع والمعدات وهي إعادة التقييم، ويمكن تحديد القيمة العادلة لهذه الأصول من خلال الآتي:

1- القيمة السوقية التي عادة ما يتم تحديدها بمعرفة مقيمين مؤهلين مهنيا للقيام بهذه المهمة.

2- القيمة الاستبدالية بعد الاستهلاك : عندما لا يكون هناك دليل على القيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة لهذه الأصول لأنها نادراً ما تباع.

كما بين معيار المحاسبة الدولي رقم (32) " :(Barry, Eva,2010)الأدوات المالية : الإفصاح والعرض" بعض أسس قياس القيمة العادلة على النحو التالي:

1- إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشطة وذات سيولة فإن سعر السوق المعروض للأداة هو أفضل دليل على القيمة العادلة، حيث أن سعر السوق المناسب هو:

أ - سعر العرض الحالي :لأصل محتفظ به أو التزام سيتم إصداره.

ب- السعر المطلوب سعر الطلب :(لأصل سيتم امتلاكه أو التزام محتفظ به من قبل).

ج - سعر آخر عملية :حيث يمثل السعر في حالة عدم توفر معلومات عن الأسعار الحالية، شريطة عدم حدوث تغير كبير في الشروط الاقتصادية بين تاريخ آخر عملية وتاريخ تقديم التقرير المالي.

2- إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق غير نشط أو غير منظم بشكل جيد) كبعض الأسواق الموازية (أو كان حجم التداول قليل نسبة إلى عدد الوحدات من الأدوات المالية المراد تقييمها، أو في حالة عدم وجود سعر سوقي معروض فيمكن اللجوء إلى وسائل تقدير لتحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية، ومن أهم هذه الوسائل:

أ - القيمة السوقية الجارية لأداة مالية مشابهه جوهريا للأداة المراد تقييمها.

ب -تحديد خصم التدفقات النقدية باستخدام سعر خصم مساوٍ لمعدل الفائدة السائد في السوق لأدوات مالية لها ـ بشكل جوهري ـ نفس الشروط والخصائص.

ج -استخدام نماذج تسعير الخيارات.

3- إذا كانت الأداة غير متداولة في سوق مالي منظم، فإنه يفضل عدم تحديد مبلغ معين لقياس القيمة العادلة، وإنما تحديد مدى معين يعتقد وبشكل معقول أن تقع القيمة العادلة ضمنه.

٤ -عند عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية لأي سبب، فإنه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات حول الخصائص الأساسية للأدوات المالية المراد تقييمها، بما في ذلك الشروط والأحكام ذات الأهمية التي قد تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية، ودرجة التأكد منها وذلك لمساعدتهم على عمل تقديراتهم الخاصة لتحديد القيمة العادلة.

كما تضمن(معيار المحاسبة الدولي رقم 38)" :(Barry, Eva,2010) الأصول غير الملموسة" تحديداً لأسس الوصول إلى القيمة العادلة في إظهار هذه الأصول عند الاعتراف المبدئي على النحو التالي:

1- الأسعار المدرجة في سوق نشط هي أفضل مقياس للقيمة العادلة، وعادة ما يكون هذا السعر هو سعر العرض الحالي.

2- قد يوفر سعر أحدث عملية مماثلة أساساً يمكن بناء عليه تقدير القيمة العادلة، بشرط عدم حدوث تغير هام في الظروف الاقتصادية بين تاريخ العملية وتاريخ تقييم الأصل.

3- القيم الممكن احتسابها من خلال استخدام أساليب القياس التي طورتها مشاريع معينة تشارك بانتظام في شراء الموجودات غير الملموسة وبيعها، و تشتمل هذه الأساليب -حيث يكون ذلك مناسباً - تطبيق عناصر متعددة تعكس تأثير مؤشرات معينة على عمليات السوق الحالية مثل ربحية الأصل أو خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من الأصل.

وقد بين (معيار المحاسبة الدولي رقم 39)- (Barry, Eva,2010) الأدوات المالية :الاعتراف، والقياس -أن القيمة العادلة للأدوات المالية تكون قابلة للقياس بشكل موثوق إذا كان:

أ - الاختلاف بين تقديرات القيمة العادلة المعقولة ليس كبيراً.

المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية
العدد السادس يوليو 2015م

ب - إمكانية تقييم مختلف التقديرات بشكل معقول وصولاً للقيمة العادلة، وكثيراً ما يكون المشروع قادراً على إجراء تقدير للقيمة العادلة للأدوات المالية بحيث يمكن الاعتماد على استخدام هذه القيمة بشكل موثوق في البيانات المالية .ووفقاً للمعيار (39) يتم تصنيف الاستثمارات إلى فئات مختلفة، ويكون قياس الاستثمارات المالية معتمداً على هذا التصنيف، وهذه الفئات هي:

1- أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة و تعالج في قائمة الدخل أو تسمى استثمارات للمتاجرة
2- القروض والذمم المدينة
3- استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
4- استثمارات متاحة للبيع

أوضح معيار المحاسبة الدولي رقم (39) (Barry, Eva,2010) عدة مقاييس للقيمة العادلة هي:

1- الأسعار المتداولة في سوق نشط للأدوات المالية وهي أفضل مقياس للقيمة العادلة.
2- أداة الدين التي تصنف من قبل وكالة تصنيف مستقلة، وأن يكون لهذه الأداة تدفقات نقدية يمكن تقديرها بشكل معقول.
٣- الأداة المالية التي لها نموذج تقييم مناسب، وتعتمد مدخلات هذا النموذج على بيانات من الأسواق الأنشطة

وقد تطرق المعيار (39) (Barry, Eva,2010)للطرق البديلةً لقياس القيمة العادلة في غير الحالات المعتمدة أعلاه، وهذه الطرق هي:

1- إن لم تكن السوق نشطة، فيمكن تعديل القيم والأسعار المدرجة في السوق بشكل يعطي تقديراً أفضل.
2- إن كانت السوق نشطة، ولكن حجم التداول للأصل المالي أو الالتزام المالي المطلوب تقدير قيمته العادلة قليل جداً نسبةً إلى حجم هذه الأدوات المالية، فيمكن اعتماد تقديرات صناع السوق لهذه الأدوات فيما يتعلق بحجم التداول المتوقع من أجل الحصول على تقييم عادل لقيمة هذه الأدوات من خلال تسجيل قراءات الأسعار لفترات طويلة.

المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية
العدد السادس يوليو 2015م

3- يمكن اللجوء إلى أساليب بديلة أخرى، مثل:

- القيمة السوقية للأدوات المشابهة بشكل جوهري.
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة.
- نماذج تسعير الخيارات.

4- تقييمات وتقديرات أطراف خارجية محايدة.

جودة المعلومات المحاسبية:

تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، وفيما يلي بيان لأهم هذه الخصائص:

1-الموضوعية:

لكي تكون القياسات المحاسبية جديرة بالتعويل عليها عند عرض المعلومات المالية الملاءمة لأغراض التنبؤ و صنع القرارات من قبل المستثمرين و بقية المستخدمين للقوائم المالية فإنه من الواجب على المحاسبين أن يقرروا الخاصية أو السمة التي يقع عليها القياس، و على ضوء ذلك يتم اختيار إجراء (أو طريقة) قياس معين بحيث يمكن له أن يُعطي وصفاً للسمة أو الخاصية التي تم اختيارها بدرجة دقيقة. إن المحاسبين وفي محاولة منهم لجعل الأرقام المحاسبية جديرة بالتعويل عليها قد اتجهوا نحو مفهوم الموضوعية إما لتبرير تطبيق محاسبي مالي أو لتقديم حجة بأفضلية بعض المبادئ والإجراءات دون غيرها.

2-الملائمة:

إن مدخل الأهداف المحاسبية الذي يفترِض وجود مجموعة غير محددة من مستخدمي القوائم المالية، يفترض أيضاً بأن المعلومات المتعلِّقة بالثروة أو بالصفقات الاقتصادية أو الاثنين معاً تكون ملاءمة للكثير من الاحتياجات المعلوماتية للمستخدمين. وهذا يعني بأنه إذا ما تم وصف و عرض المعلومات المتعلِّقة بالدخل والموقف المالي بصورة سليمة و كافية في القوائم المالية فإنه يفترض في هذه المعلومات أن تكون مفيدة بدون الحاجة لشرح أياً من

المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية
العدد السادس يوليو 2015م

المعلومات، و هنا يفترض بأن القارئ المتمكِّن قادر على اختيار المعلومات التي يحتاجها وكذلك قادر على صنع القرارات السليمة من خلال المعلومات المعروضة.

وحديثاً تم الاعتراض على هذا الافتراض العام للفائدة (أي فائدة المعلومات) على أساس أن المحاسبين يحتاجون إلى معرفة الكثير من المعلومات التي يحتاجها مستخدمون معينين للقوائم المالية، و كذلك معرفة الكثير عن طبيعة هؤلاء المستخدمين(أي من هم هؤلاء المستخدمين؟ و ما هي أهدافهم من وراء استخدام المعلومات المحاسبية؟)، و هذا المفهوم الخاص بتوصيل المعلومات لمجموعة معينة من مستخدمي المعلومات لتحقيق أهداف معينة قد أدى إلى تنقيح أو تشذيب كبير لمفهوم الملائمة. فقد عرّفت "لجنة إعداد بيان نظرية محاسبية أساسية" المحاسبة بطريقة معينة و جعلت الملاءمة معيارها الرئيسي كما يلي:

(... تتطلّب أن تكون المعلومات ذات علاقة أو مرتبطة بشكل مفيد مع القرارات/ النشاطات/ التصرفات؛ أي مرتبطة بشكلٍ مفيد مع النتائج المرغوب في تحقيقها). إن هذا المفهوم للملاءمة يعبر عن" الملاءمة للقرار" أي أن التأكيد ينصب على المعلومات المحاسبية التي يمكن أن تكون مفيدة سواء لنماذج قرارات معيارية أو وصفية. والمفهوم البديل لـ " الملاءمة للقرار" يمكن أن يكون ذلك الذي يرتبط بتحقيق أهداف مستخدمي القوائم المالية " الملاءمة للهدف" ومع أن هذا المفهوم قد يكون الأفضل لتقييم المعلومات المالية إلا أنه الأصعب لكي يقاس. ومع أن الأهداف المعيارية أو العمومية يمكن أن تحدد إلا أنه يصعب بكثير معرفة أو تحديد وقت تحقيق هذه الأهداف كنتيجة لمعلومات محاسبية، في أن يتم التحقق من صحة الطبيعة التنبؤية للأرقام المحاسبية. وبالإضافة إلى ذلك فإنّ الأهداف هي في الحقيقة ذاتية (شخصية) بطبيعتها وبالأخص عندما تأتي حالة الموازنة بين المخاطرة وتعظيم الثروة أو التدفق النقدي. أما الملاءمة الدلالية Semantic Relevance فإن لها أهمية في موضوع تقديم المعلومات المحاسبية كما عليه الحال مع الملاءمة للقرار أو الملاءمة للهدف؛ ولكن في هذه المرحلة من تطور النظرية المحاسبية فإن الملاءمة الدلالية هي أفضل ما يمكن تحقيقه. إن الملاءمة الدلالية – التفسيرية- يمكن أن تتحقق عندما يفهم مستخدم المعلومات المعنى المقصود لها، ومن

غير المحتمل أن تكون المعلومات ملاءمة للقرار أو ملاءمة للهدف ما لم تتمتّع هذه المعلومات على الأقل بملاءمة دلالية -تفسيرية-.

إنّ التقرير رقم (4) لمجلس مبادئ المحاسبة يذكر بأن التأكيد في القوائم المالية على معلومات الهدف العام مبني على الافتراض المسبق Presumption بأن عدد كبير من مستخدمي القوائم المالية بحاجة إلى معلومات متشابهة. و لا يقصد من معلومات الهدف العام أن تلبي الاحتياجات الخاصة للأفراد و المستخدمين للقوائم المالية. وتوجد بحوث إضافية تتطلّب أن تحدد بوضوح الاحتياجات الخاصة لمجموعات مختلفة من مستخدمي القوائم المالية، و عندما يتم ذلك فإنه سوف يكون من الضروري إلغاء بعض المعلومات الملاءمة للكثيرين من المستخدمين إذا لم تكن هذه المعلومات ملاءمة لمجموعات أخرى. ولأنه من غير المحتمل أن تتم زيادة كمية المعلومات الملاءمة لأي مجموعة معينة من المستخدمين للقوائم المالية دون إعداد قوائم مالية خاصة؛ فإنّ اختيار المعلومات في القوائم المالية ستكون غايته تلبية احتياجات أكبر عدد من المستخدمين. وعلى أية حال من الممكن أن نتصور المحاسبة في المستقبل وكأنها مصرف للمعلومات يستطيع مستخدمو القوائم المالية من خلال نهايات الحاسب الآلي أن يحصلوا على المعلومات الملاءمة لاستخدامات معينة.

وفي ظل ظروف فرضيات السوق الكفء لقياس تأثير الأرقام المحاسبية على أسعار الأسهم في السوق. فإذا كان التأثير إيجابياً فإنه من الممكن الافتراض بأن الأرقام تعني حقائق ذات محتوى إخباري للسوق وبالتالي فهي ملاءمة للقرار. وإلى الحد الذي تعتبر فيه القوائم المالية التقليدية على أنها ملاءمة فإنّ هناك خطورة نابعة من الاستنتاج بأن المفاهيم والإجراءات التي لم يتم تجربتها يجب عدم استخدامها لأن من المحتمل أن لا تكون ملائمة. وبالإضافة إلى ذلك فإن الإجراءات التي هي ليست قيد الاستخدام لا يمكن أن تُختبر.

3- أمانة المعلومات وإمكان الثقة بها أو الاعتماد عليها، يفضل من يستخدمون المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية أن تكون هذه المعلومات على درجة عالية من الأمانة، وتتسم المعلومات المالية الأمينة بالخاصتين الآتيتين:

- تصوير المضمون الذي تهدف إلى تقديمه تصويرا دقيقا صادقا.
- قابلية المعلومات للمراجعة والتحقيق:

4- حيدة المعلومات: حيادية المعلومات أو حيدتها - اصطلاح موجب يصف عدم التحيز . وتتسم معلومات المحاسبة المالية بأنها معلومات نزيهة خالية من التحيز صوب أية نتائج محددة مسبقا

5- قابلية المعلومات للمقارنة: تؤدي هذه الخاصية إلى تمكين من يستخدمون معلومات المحاسبة المالية من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المنشأة وأداء المنشآت الأخرى خلال فترة زمنية معينة ، كما تمكنهم من مقارنة أداء المنشأة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة.

6- الأهمية النسبية والإفصاح العام الأمثل: يعتبر البند ذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو عدم الإفصاح عنه أو عرضه بصورة غير صحيحة إلى تشويه المعلومات التي تشملها القوائم المالية ويسهم الإفصاح الأمثل في زيادة منفعة معلومات المحاسبة المالية، ومن ثم فان القوائم المالية يجب أن تكشف عن كافة المعلومات التي تجعلها غير مضللة، ولكن ينبغي أن يتركز الإفصاح في التأكيد على المعلومات التي يتعين إبرازها بصورة خاصة) وهي المعلومات الملاءمة ذات الأهمية النسبية.- ليس من الضروري فقط أن يحصل المستخدمين على معلومات مالية ملاءمة لتنبؤاتهم وقراراتهم وإنما من الضروري أن تكون المعلومات مرتبطة بالفترة الحالية و ليس بالفترات السابقة. و يعني هذا أن المعلومات المستخدمة من قبل المستخدمين يجب أن تكون ذات طبيعة حالية(أي الوقت الحالي أو الحاضر) عند وضع أو إجراء التنبؤات والقرارات، و هذا بطبيعة الحال موجود ضمنياً في مفهوم الملاءمة ولكن يجب أن يؤكّد عليه كمحدد أو كقيد عند نشر القوائم المالية. فتجميع، وتلخيص، ونشر المعلومات المحاسبية يجب أن يكون ذا طبيعة سريعة بقدر الممكن لضمان توفر المعلومات الحالية للمستخدمين، ويعني هذا ضمنياً أيضاً بأن القوائم المالية يجب أن تقدم على فترات متعاقبة ومتساوية للكشف عن التغيرات في موقف المنشأة التي يمكن أن تؤثر على تنبؤات وقرارات مستخدمي القوائم المالية.

الدراسة الميدانية:

اختبار فرضيات الدراسة: تم تصميم استبيان اشتمل على أربعة أقسام:

القسم الأول: يستطلع رأي المبحوثين عن مدى مساهمة محاسبة القيمة العادلة في توفيرها لمعلومات ذات فائدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات واشتمل على خمسة أسئلة.

والقسم الثاني: يستطلع رأي العينة المبحوثة عن وجود علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وملاءمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، واشتمل على ثمانية أسئلة. والقسم الثالث يستطلع رأي المبحوثين عن وجود علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وموثوقية المعلومات المحاسبية، واشتمل على ثمانية أسئلة. والقسم الأخير استطلع رأي العينة عن وجود علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، واشتمل على أربعة أسئلة.

مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في المحاسبين والمراجعين الداخلين والمدراء بمجموعة البنوك المختارة وشركات الاستثمار المالي، وتم توزيع أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان باستخدام أسلوب التوزيع المباشر وبواسطة مجموعة من المتعاونين، وأدى هذا الأسلوب إلى الحصول على نسبة ردود مناسبة لأغراض الدراسة بلغت 105 استبيان من أصل 120 أي بنسبة 87.5%، والشكل رقم 1 يوضح أعداد المبحوثين.

عدد المفردات	معامل كرونباغ
25	.977

مقياس صدق وثبات الاستبيان:

لقياس صدق وثبات الاستبيان تم استخدام معامل كرونباخ، والجدول رقم (1) يوضح وجود درجة صدق عالية لدى أفراد العينة حيث بلغ معامل الصدق الكلي للمحاور الخمسة (0.977) وهو مرتفع مما يعني إمكانية الاعتماد على نتائج الاستبيان..

أساليب المعالجة الإحصائية:

تمت معالجة البيانات وفقاً للبرنامج الإحصائي (SPSS)، حيث استخدمت الأساليب الآتية:

1- تحديد معامل ثبات الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ. جدول رقم(1) درجة الصدق جدول رقم(1) معامل ألفا كرونباخ.

2- المتوسط الحسابي الموزون، حيث لكل عبارة خمسة مقاييس كما يوضحها الجدول التالي: المتوسط الحسابي الموزون.

الرمز	المعنى اللغوي للرمز	الدرجة	الوزن المنسوب لقياس المتوسط
م.ب	موافق بشدة	5	5.00------4.21
م	موافق	4	4.20------3.41
ي	محايد	3	3.40------2,61
غ.م	غير موافق	2	2.60------1.81
غ.م.ب	غير موافق بشدة	1	أقل من 1.81

المصدر :إعداد الباحث

3- الانحراف المعياري ويستخدم لتحديد مقدار التشتت لإجابات المبحوثين وذلك لكل عبارة عن المتوسط الحسابي، بحيث إذا كان الانحراف المعياري أقل من (1) فإنّ ذلك يشير إلى تركيز الإجابات وعدم تشتتها عن المتوسط أي أن استجابات أغلبية أفراد العينة متقاربة. وإذا كان الانحراف المعياري أكبر من أو يساوي (1) فإن ذلك دليل على تشتت الإجابات وعدم تركزها. والجداول التالية توضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

شكل رقم (1)يوضح العينة المستهدفة

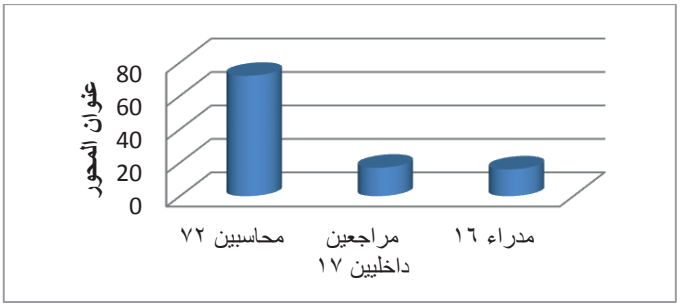

تحليل نتائج الاستبيان ومناقشة النتائج وإثبات فرضيات الدراسة:

وفيما يلي توضيح لإجابات المبحوثين عن فرضيات الدراسة

المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية
العدد السادس يوليو 2015م

جدول رقم (2) يوضح التكرارات والنسب المئوية والمتوسط والانحراف المعياري لإجابات المبحوثين عن أسئلة الفرضية الأولى وهي: تساهم محاسبة القيمة العادلة في توفير معلومات ذات فائدة لكافة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع	المتوسط	الانحراف المعياري
1	تمتع الأشخاص الذين يقومون بتحديد قياسات القيمة العادلة بخبرة عالية	38 ٪35.8	37 ٪34.9	24 ٪22.6	6 ٪5.7	- -	105	4.02	0.91
2	استخدام أساليب متطورة في تحديد قياسات القيمة العادلة	38 ٪35.8	36 ٪34	25 23.6	6 5.7		105	4.01	0.92
3	طبيعة ونوع الحسابات تتطلب قياسات بالقيمة العادلة.	39 ٪36.8	35 ٪33	25 23.6	6 5.7		105	4.02	0.92
4	اعتماد الشركة على خبراء في تحديد قياسات القيمة العادلة	39 ٪36.8	35 ٪33	25 23.6	6 5.7		105	4	0.92
5	توفر المستندات التي تدعم افتراضات الإدارة بخصوص القيمة العادلة	11 ٪10.4	54 50.9	38 ٪35.8	2 ٪1.9		105	3.7	0.68

يتضح من الجدول (2) أن معظم المبحوثين اتفقوا على أن محاسبة القيمة العادلة: تساهم في توفير معلومات ذات فائدة لكافة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات، وفيما يلي توضيح لذلك:

1. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الأول 4 ، بانحراف معياري قدره 0.9 وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تمتع الأشخاص الذين يقومون بتحديد قياسات القيمة العادلة بخبرة عالية يساهم في الاستفادة من المعلومات التي تقدمها القيمة العادلة.
2. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثاني 4 ، بانحراف معياري 0.91 وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن استخدام أساليب متطورة في تحديد قياسات القيمة العادلة يساهم في الاستفادة من المعلومات التي تقدمها القيمة العادلة.

3. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث 4، بانحراف معياري 92 وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن طبيعة ونوع الحسابات تتطلب قياسات بالقيمة العادلة.
4. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الرابع 4، بانحراف معياري 0.92وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن اعتماد الشركة على خبراء في تحديد قياسات القيمة العادلة يساهم في الاستفادة من معلومات القيمة العادلة.
5. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الخامس 3.7، وبانحراف معياري 0.68 وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن توفر المستندات التي تدعم افتراضات الإدارة بخصوص القيمة العادلة يساهم في الاستفادة من معلومات القيمة العادلة.

جدول رقم (3) يوضح التكرارات والنسب المئوية والمتوسط والانحراف المعياري لإجابات المبحوثين عن أسئلة الفرضية الثانية، وهي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة وملاءمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع	المتوسط	الانحراف المعياري
1	توافر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات تتصف بقيمة تنبؤية عالية.	38 %35.8	36 34 %	25 23. %6	6 5.7 %	- -	105	4	0.9 1
2	القيمة العادلة للأدوات المالية أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي المعلومات المالية، مع مراعاة أساس التكلفة والعائد عند اختيار أسلوب قياس القيمة العادلة	38 %35.8	36 %34	25 %23.6	6 %5.7	- -	105	4	0.91
3	تساعد البيانات المالية التي يتم إعدادها على أساس القيمة العادلة الدائنين والبنوك في اتخاذ قرارات الائتمان	38 %35.8	36 %34	25 %23.6	6 %5.7	- -	105	4	0.91
4	تساعد البيانات المالية التي يتم إعدادها على أساس القيمة العادلة المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار	38 %35.8	36 %34	25 %23.6	6 %5.7	- -	105	4	0.91
5	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقدير مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للشركة	10 9.4	55 51.9	38 35.8	2 1.9		105	3.7	0.67

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع	المتوسط	الانحراف المعياري
6	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقدير توقيت التدفقات النقدية المستقبلية للشركة	38 %35.8	36 %34	25 %23.6	6 %5.7	- -	105	4	0.91
7	يعتبر استخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساسًا أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقد	39 36.8	35 .33	25 23.6	6 %5.7		105	4	0.92
8	تحقق البيانات المالية المبينة على أساس القيمة العادلة خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية لأنها تعكس آخر تقييم عادل لبنود قائمة المركز المالي وانعكاسات هذا التقييم على قائمة الدخل	39 36.8	35 .33	25 23.6	6 %5.7		105	4	0.92

يتضح من الجدول (3) أن معظم المبحوثين اتفقوا على وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وملاءمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات.، وفيما يلي توضيح لذلك:

1- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الأول 4 ، بانحراف معياري قدره 0.91 وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن توافر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات تتصف بقيمة تنبؤية عالية..
2- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثاني 4، بانحراف معياري 0.91 وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن القيمة العادلة للأدوات المالية أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي المعلومات المالية، مع مراعاة أساس التكلفة والعائد عند اختيار أسلوب قياس القيمة العادلة
3- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث 4، بانحراف معياري 0.91 وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تساعد البيانات المالية التي يتم إعدادها على أساس القيمة العادلة الدائنين والبنوك في اتخاذ قرارات الائتمان
4- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الرابع 4، بانحراف

المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية
العدد السادس يوليو 2015م

معياري 0.91 وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن البيانات المالية التي يتم إعدادها على أساس القيمة العادلة تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار .

5- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الخامس 3.7، وبانحراف معياري 0.67 وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة تساعد في تقدير مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للشركة .

6- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث 4، بانحراف معياري 0.91 وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة تساعد في تقدير توقيت التدفقات النقدية المستقبلية للشركة.

7- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث 4، بانحراف معياري 0.92 وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن استخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساسًا أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقد.

8- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث 4، بانحراف معياري 0.92 وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن البيانات المالية المبينة على أساس القيمة العادلة تحقق خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية لأنها تعكس آخر تقييم عادل لبنود قائمة المركز المالي .وانعكاسات هذا التقييم على قائمة الدخل.

جدول رقم (4) يوضح التكرارات والنسب المئوية والمتوسط والانحراف المعياري لإجابات المبحوثين عن أسئلة الفرضية الثالثة وهي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع	المتوسط	الانحراف المعياري
1	يوفر قياس الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة معلومات ذوات موثوقية عالية	40 ٪37.7	35 ٪33	24 ٪22.6	6 ٪5.7		105	4.04	0.92
2	توافر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محاسبية ذات فائدة لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية	11 ٪10.4	54 ٪50.9	38 ٪35.8	2 ٪1.9		105	3.7	0.68
3	توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محايدة	38 ٪35.8	36 ٪34	25 ٪23.6	6 ٪5.7		105	4	0.91
4	البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة يمكن التحقق من تمثيلها للواقع من قبل الإدارة أو أي طرف من خارج الشركة	38 ٪35.8	36 ٪34	25 ٪23.6	6 ٪5.7		105	4	0.91
5	تحقق البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية	38 ٪35.8	36 ٪34	25 ٪23.6	6 ٪5.7		105	4	0.91
6	التوسع في الإفصاح عن المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة يزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية المنشورة	38 ٪35.8	36 ٪34	25 ٪23.6	6 ٪5.7		105	4	0.91
7	تراعي إجراءات تطبيق محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد.	10 ٪9.4	56 52.8	37 ٪34.9	2 ٪1.9		105	3.7	0.66
8	تزود القيمة العادلة المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المنشأة	39 ٪36.8	36 ٪34	24 ٪22.6	6 ٪5.7		105	4	0.91

يتضح من الجدول (4) أن معظم المبحوثين اتفقوا على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وموثوقية المعلومات المحاسبية ، وفيما يلي توضيح لذلك:

1- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الأول 4.04 ، بانحراف معياري قدره 0.92 وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن قياس الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة يوفر معلومات ذوات موثوقية عالية.

2- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثاني 3.7 ، بانحراف معياري 0.68 وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن البيانات المالية المبنية على

المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية
العدد السادس يوليو 2015م

أساس القيمة العادلة يوفر معلومات محاسبية ذات فائدة لعملية اتخاذ القرارات.

3- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث 4، بانحراف معياري 0.91 وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة توفر معلومات محايدة.

4- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الرابع 4، بانحراف معياري 0.91 وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة يمكن التحقق من تمثيلها للواقع من قبل الإدارة أو أي طرف من خارج الشركة .

5- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الخامس 4، وبانحراف معياري 0.91 وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة تحقق خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية.

6- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث 4.02، بانحراف معياري 0.91 وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن التوسع في الإفصاح عن المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة يزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية المنشورة.

7- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث 3.7، بانحراف معياري 0.66 وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة تراعي تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد..

8- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث 4، بانحراف معياري 0.91 وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن القيمة العادلة تزود المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المنشأة.

1- جدول رقم (5) يوضح التكرارات والنسب المئوية والمتوسط والانحراف المعياري لإجابات المبحوثين عن أسئلة الفرضية الرابعة وهي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع	المتوسط	الانحراف المعياري
1	عند تطبيق معايير القيمة العادلة لأول مرة، تحقق البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة خاصية المقارنة للمعلومات المحاسبية	39 ٪36.8	36 ٪34	24 ٪22.6	6 ٪5.7		105	4	0.91
2	تسمح التقلبات في الأسعار السوقية لكل من معدلات الفائدة وأسعار الأوراق المالية وأسعار الاستثمارات العقارية بإجراء المقارنات بين المعلومات المحاسبية الناتجة عن التقييم العادل لمثل هذه البنود	39 ٪36.8	36 ٪34	24 ٪22.6	6 ٪5.7		105	4	0.91
3	توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة	39 ٪36.8	36 ٪34	24 ٪22.6	6 ٪5.7		105	4	0.91
4	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة المستخدمون من إجراء المقارنات الزمنية والمكانية من اجل التقييم النسبي للمركز المالي والأداء.	10 ٪9.4	55 ٪51.9	38 ٪35.8	2 ٪1.9		105	3.7	0.67

يتضح من الجدول (5) أن معظم المبحوثين اتفقوا على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، وفيما يلي توضيح لذلك:

2- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث 4، بانحراف معياري 0.91 وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تطبيق معايير القيمة العادلة لأول مرة، فإن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة تحقق خاصية المقارنة للمعلومات المحاسبية.

3- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الرابع 4، بانحراف معياري 0.91 وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن التقلبات في الأسعار السوقية لكل من معدلات الفائدة وأسعار الأوراق المالية وأسعار الاستثمارات العقارية تسمح بإجراء المقارنات بين المعلومات المحاسبية الناتجة عن التقييم العادل لمثل هذه البنود.

4- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الخامس 4، وبانحراف معياري 0.91 وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن البيانات

المالية المبنية على أساس القيمة العادلة توفر معلومات محاسبية قابلة للمقارنة.

4- بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الخامس3.7، وبانحراف معياري 0.67 وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة تُمكّن المستخدمون من إجراء المقارنات الزمنية والمكانية من أجل التقييم النسبي للمركز المالي والأداء.

جدول رقم (6): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق لإجابات المبحوثين حسب نوع المبحوثين (أكاديميين، مراجعين، محاسبين) على الفرضية الأولى: تساهم محاسبة القيمة العادلة في توفير معلومات ذات فائدة لكافة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات.

السؤال	الوظيفة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ف	الاحتمال
1- تمتع الأشخاص الذين يقومون بتحديد قياسات القيمة العادلة بخبرة عالية	محاسب	72	4.04	.86	.977	0.38≥ .
	مراجعين	17	4.18	.88		
	إداريين	16	3.8	1.13		
2-استخدام أساليب متطورة في تحديد قياسات القيمة العادلة	محاسب	72	4.028	.86	.062	0.94≥ .
	مراجعين	17	3.94	.97		
	إداريين	16	4.00	1.15		
3-طبيعة ونوع الحسابات تتطلب قياسات بالقيمة العادلة.	محاسب	72	4.04	.86	.085	0.92≥ .
	مراجعين	17	3.94	.97		
	إداريين	16	4.00	1.15		
4-اعتماد الشركة على خبراء في تحديد قياسات القيمة العادلة	محاسب	72	4.04	.86	.085	0.92≥ .
	مراجعين	17	3.94	.97		
	إداريين	16	4.00	1.15		
5-توفر المستندات التي تدعم افتراضات الإدارة بخصوص القيمة العادلة	محاسب	72	3.76	.72	5.773	0.004≥ .
	مراجعين	17	3.24	.44		
	إداريين	16	3.94	.44		

يوضح الجدول (6) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمحاور الفرضية على الترتيب باستثناء السؤال الخامس حيث أن احتمال المعنوية أخذ قيم أكبر من 0.05 وبذلك نقبل الفرضية القائلة: تساهم محاسبة القيمة العادلة في توفير معلومات ذات فائدة لكافة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات

جدول رقم (7): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق لإجابات المبحوثين حسب نوع المبحوثين (أكاديميون، مراجعون، محاسبون) على الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة وملاءمة

المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات.

السؤال	الوظيفة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ف	الاحتمال
توافر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات تتصف بقيمة تنبؤية عالية	محاسب	72	4.03	0.87	0.94	≥0.39
	مراجعين	17	4.18	0.88		
	إداريين	16	3.75	1.13		
القيمة العادلة للأدوات المالية أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي المعلومات المالية، مع مراعاة أساس التكلفة والعائد عند اختيار أسلوب قياس القيمة العادلة	محاسب	72	4.03	0.86	0.06	≥0.94
	مراجعين	17	3.94	0.97		
	إداريين	16	4.00	1.15		
تساعد البيانات المالية التي يتم إعدادها على أساس القيمة العادلة الدائنين والبنوك في اتخاذ قرارات الائتمان	محاسب	72	4.03	0.86	0.06	≥0.94
	مراجعين	17	3.94	0.97		
	إداريين	16	4.00	1.15		
تساعد البيانات المالية التي يتم إعدادها على أساس القيمة العادلة المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار	محاسب	72	4.03	0.86	0.06	≥0.94
	مراجعين	17	3.94	0.97		
	إداريين	16	4.00	1.15		
تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقدير مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للشركة	محاسب	72	3.75	0.71	5.84	≥.004
	مراجعين	17	3.24	0.44		0
	إداريين	16	3.94	0.44		
تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقدير توقيت التدفقات النقدية المستقبلية للشركة	محاسب	72	4.03	0.87	0.94	≥0.39
	مراجعين	17	4.18	0.88		
	إداريين	16	3.75	1.13		
يعتبر استخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساسًا أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقد	محاسب	72	4.04	0.86	0.09	≥0.92
	مراجعين	17	3.94	0.97		
	إداريين	16	4.00	1.15		
تحقق البيانات المالية المبينة على أساس القيمة العادلة خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية لأنها تعكس آخر تقييم عادل لبنود قائمة المركز المالي وانعكاسات هذا التقييم على قائمة الدخل	محاسب	72	4.04	0.86	.090	≥0.92
	مراجعين	17	3.94	0.97		
	إداريين	16	4.00	1.15		

يوضح الجدول (7) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمحاور الفرضية على الترتيب باستثناء السؤال الخامس حيث أن احتمال المعنوية أخذ قيم أكبر من 0.05 وبذلك نقبل الفرضية القائلة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة وملاءمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات

جدول رقم (8): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق لإجابات المبحوثين حسب نوع المبحوثين (أكاديميون، مراجعون، محاسبون) على الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

السؤال	الوظيفة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ف	الاحتمال
يوفر قياس الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة معلومات ذات موثوقية عالية.	محاسب	72	4.07	0.86	0.15	≥0.86
	مراجعين	17	3.94	0.97		
	إداريين	16	4.00	1.15		
توافر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محاسبية ذات فائدة لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.	محاسب	72	3.76	0.72	5.8	≥0.004
	مراجعين	17	3.24	0.44		
	إداريين	16	3.94	0.44		
توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محايدة	محاسب	72	4.03	0.87	0.94	≥0.39
	مراجعين	17	4.18	0.88		
	إداريين	16	3.75	1.13		
البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة يمكن التحقق من تمثيلها للواقع من قبل الإدارة أو أي طرف من خارج الشركة	محاسب	72	4.03	0.86	0.06	≥0.94
	مراجعين	17	3.94	0.97		
	إداريين	16	4.00	1.15		
تحقق البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية	محاسب	72	4.03	0.86	0.06	≥0.94
	مراجعين	17	3.94	0.97		
	إداريين	16	4.00	1.15		
التوسع في الإفصاح عن المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة يزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية المنشورة	محاسب	72	4.04	0.85	0.09	≥0.92
	مراجعين	17	3.94	0.97		
	إداريين	16	4.00	1.15		
تراعي إجراءات تطبيق محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد.	محاسب	72	3.76	0.70	6.05	≥0.003
	مراجعين	17	3.23	0.44		
	إداريين	16	3.94	0.44		
تزود القيمة العادلة المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المنشأة	محاسب	72	4.06	0.87	0.99	≥0.37
	مراجعين	17	4.18	0.88		
	إداريين	16	3.75	1.13		

يوضح الجدول (8) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمحاور الفرضية على الترتيب باستثناء السؤال الثاني والسابع حيث أن احتمال المعنوية أخذ قيم أكبر من 0.05 وبذلك نقبل الفرضية القائلة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة وموثوقية المعلومات المحاسبية

جدول رقم (9): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق لإجابات المبحوثين حسب نوع المبحوثين (أكاديميون، مراجعون، محاسبون) على الفرضية الرابعة: لا توجد فروق

ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

السؤال	الوظيفة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ف	الاحتمال
عند تطبيق معايير القيمة العادلة لأول مرة، تحقق البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة خاصية المقارنة للمعلومات المحاسبية	محاسب	72	4.06	0.85	2.10	≥0.89
	مراجعين	17	3.94	0.97		
	إداريين	16	4.00	1.15		
تسمح التقلبات في الأسعار السوقية لكل من معدلات الفائدة وأسعار الأوراق المالية وأسعار الاستثمارات العقارية بإجراء المقارنات بين المعلومات المحاسبية الناتجة عن التقييم العادل لمثل هذه البنود	محاسب	72	4.06	0.85	2.10	≥0.89
	مراجعين	17	3.94	0.97		
	إداريين	16	4.00	1.15		
توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة	محاسب	72	4.06	0.85	2.10	≥0.89
	مراجعين	17	3.94	0.97		
	إداريين	16	4.00	1.15		
تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة المستخدمون من إجراء المقارنات الزمنية والمكانية من اجل التقييم النسبي للمركز المالي والأداء.	محاسب	72	3.75	0.71	5.8	≥0.004
	مراجعين	17	3.24	0.44		
	إداريين	16	3.94	0.44		

يوضح الجدول (9) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمحاور الفرضية على الترتيب باستثناء السؤال الرابع حيث أن احتمال المعنوية أخذ قيم أكبر من 0.05 وبذلك نقبل الفرضية القائلة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية
العدد السادس يوليو 2015م

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1- تساهم القيمة العادلة في توفير معلومات ذات فائدة لمستخدمي القوائم المالية وتساعدهم في اتخاذ القرارات.

2- توجد علاقة إيجابية بين تطبيق القيمة العادلة وملاءمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات.

3- توجد علاقة إيجابية بين تطبيق القيمة العادلة وموثوقية المعلومات المحاسبية ،مما يعني إمكانية الاعتماد عليها.

4- تُمكّن القيمة العادلة من إجراء مقارنات عادلة سواء على مستوى المنشأة لعدد من الفترات أو مع المنشآت المثيلة لذات الفترة.

5- اعتماد الشركات على الخبراء في قياس القيمة العادلة يساهم في إمكانية التعويل عليها من قبل المستخدمين للقوائم المالية.

6- تُساعد المعلومات المالية التي يتم إعدادها على أساس القيمة العادلة المستثمرين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالاستثمار، وكذلك الدائنون والبنوك في اتخاذ القرارات التي تتعلق وقرارات منح الائتمان للفئة الثانية

7- تحقق المعلومات المالية التي يتم إعدادها على أساس القيمة العادلة خاصية التوقيت المناسب، لأنها تعكس آخر تقييم عادل لبنود قائمة المركز المالي وما يرتبط بها من حسابات في قائمة الدخل.

8- المعلومات المالية التي يتم إعدادها على أساس القيمة العادلة تحقق خاصية الموضوعية نظراً لإمكانية التحقق من قياساتها من قبل الإدارة أو أي طرف آخر مما يزيد من درجة موثوقيتها. ولتأكيد الثقة فيها يتطلب الأمر التوسع في الإفصاح.

9- استخدام القيمة العادلة في فترة تقلبات الأسعار التي تتعلق بمعدل الفائدة وأسعار الأوراق المالية وأسعار الاستثمارات القارية تُمكِّن من إجراء المقارنات لهذه البنود.

المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية
العدد السادس يوليو 2015م

ثانياً التوصيات:

بناء على النتائج السابقة نوصي بما يلي:

1- تطبيق الإرشادات الواردة بمعايير المحاسبة الدولية(....IAS32, IAS 39, IAS40) التي تنادي بتطبيق محاسبة القيمة العادلة بالإضافة لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS 7, IFRS 13).

2- التوسع في الإفصاح عن المعلومات التي يتم إعدادها على أساس القيمة العادلة.

3- في حالة تقلبات الأسعار لمعدل الفائدة وأسعار الأسهم وأسعار الاستثمارات العقارية يفضل استخدام القيمة العادلة في القياس.

المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية
العدد السادس يوليو 2015م

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية:

1- البشتاوي، سليمان حسين، والمبيض، أحمد محمد (2008)، تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية، جامعة بور سعيد، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، العدد الأول، ص، ص 57 -74.

2- الجعارات، خالد جمال (2006)، قياس القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، المؤتمر العلمي السابع، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان.

3- العوام، محمد عاطف (1996)،المحاسبة عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الأجل في إطار معايير المحاسبة وقانون سوق المال المصري، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني، ص، ص 1053 ، 1092

4- المليجي، هشام حسن عواد وكريمة، دينا عبد العليم العليم (2012)قياس الدقة التنبؤية للقيمة العادلة في البنوك التجارية- دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، القاهرة.

5- النجار، جميل حسن(2013)، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد3.

6- أبو ذر، عفاف اسحق(2008)، المحاور الرئيسية للقياس المحاسبي للأصول باستخدام مفهوم القيمة العادلة في إطار معايير المحاسبة الدولية.

7- جعاره، أسامة عمر(2012)، المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة- الملاءمة والموثوقية ومشكلات التطبيق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (29)، جامعة بغداد، العراق ص، ص 189 - 207.

8- خوري، نعيم سابا(2006)، القيمة العادلة والنمو الاقتصادي، المؤتمر العلمي السابع، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان.

9- فراج، منال حامد" .(2012).دراسة تحليلية لقياس القيمة العادلة في ظل المعايير المحاسبية - دراسة ميدانية"،المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد، 36) (،العدد، -1.239) القاهرة، ص ص179 .

المراجع باللغة الإنجليزية:

1- Barry J. Epstein, Eva K. Jermakowicz(2010) ,International application of International Financial Reporting Standards, Willey and Sons, inc. John, England

2- Barth, M(1994), Fair Value Accounting: Evidence from investment securities and the market valuation of bans, The Accountancy Review, 69 January p-p 1-25

3- Christensen, Hans B. and Nikolaev, Valeri. (2012). "Does fair value accounting for non-financial assets pass the market test?" The University of Chicago Booth School of Business, full text available on http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id= 1269515.

4- Financial Accounting Standards Board(FASB 1991), Disclosures About Fair Value of Financial Instruments, SAFS No 107, Norwalk, CT: FASB

5- Financial Accounting Standards Board(FASB 2006), Fair Value measurements, SFAS No. 157, Norwalk, CT: FASB

6- Skoda, Miroslav and Bilka, Peter(2012), Fair Value Financial statements – Advantages and disadvantages, Vasile Goldis Arad, Studia uninersitatis, Economics Series Vol 22 issue February.